

## الدرس 65 من شرح متن مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود

### للفقيه موسى بن محمد الدخيلة حفظه الله

موسى الدخيلة

اليهما حصول كثرة وربما اجتماع اشياء حضرية على البدن وقد يسن يقول اباحة تعم اكتباوا يا بلا اضطراري في كل حصة من المختار وقادتهم لا يقول العزم هو ما مكلف يعيشه - [00:00:00](#)

المنفخ الى اخره وقيل الاول وقيل ما به الاذى يتصل والامر بالواحد من اشيائه يجيز واحدا على استواءه قال الناظم رحمة الله من تاب بعد ان تعاطى السبب فقد اتى بما عليه وجب - [00:00:28](#)

ذكر في هذه الآبيات رحمة الله مسألة التائب بعد تعاطيه لسبب الذنب كله على كماله بعد ان تعاطى سبب الذنب على ثمرة هل هو ات بواجب او ات بمحرم اختلف - [00:00:48](#)

فمذهب لانه ات بواجب خلافا للمعتزلة القائلين انه ات بحرام وهو ات بواجب عليه وهو الخروج من المكان المغصوب او وهو اه مفارقة المعصية واجتنابها توبة لله تبارك وتعالى لابد من هذا القصد لأننا قلنا تاب - [00:01:11](#)

تاب ان يندم على ما فات وعزم على عدم العود وهو الان مقلع عن عن الذنب فقد اتى بما وجب عليه اذ لا تتحقق التوبة الا بذلك. وماذا يتم الواجب الا به - [00:01:38](#)

فهو واجب وعليه فهو مأجور وان سواء اه زالت المفسدة التي تسبب بها او بقيت بعد توبته سواء زادت المفسدة التي تسبب بها لاما تعاطى سبب الذنب على كماله بل حتى وان بقي فساده لذلك قال وان بقي للمبالغة فساده - [00:01:54](#)

مثال ذلك كمن رجع عنده السبي بدعة علية يتبع من بث في الناس بدعة ثم رجع عنها ذهب عن ذلك فإنه ات بواجب وهو طائع لله تبارك وتعالى. سواء اه - [00:02:26](#)

كانت توبته قبل اخذ الناس بها او بعد اخذهم بها وسواء اكانت توبته بعد رجوعهم عنها او قبل رجوعهم عنها اي الناس. فانها في كل الاحوال تصح لانه ات بما وجب عليه - [00:02:49](#)

فالتوبة واجبة ولا تحصل الا بالاقلاع وهو قد اقلعا او تاب خارجا تاب حال كونه خارجا من المكان المغصوب او تاب بعد رمي السهم عن القوس وقبل الضرب للرمية. ففي كل هذه الاحوال ات بواجبه خلافا للمعتزلة - [00:03:09](#)

والامام امام الحرمين صاحب القرآن فالصلة قال الناظم وقال ذو البرهان انه ارتكبنا عن قطاع النهي الذي ارتكب اي هو مشتبك في المعصية اي حال كون خروجه ملك المغصوب مثلا - [00:03:29](#)

فانه مشتبك في المعصية والاثم الذي هو اثر النهي الاول والا فانه الان حال خروجه لا يتعلق به النبي وانما يتعلق به الامر بالخروج وهو طاعة لكن حصول اللام او السبات هو في الاثم - [00:03:46](#)

انما هو آآ من اثر النبي الاولى واضح اني آآ عن تعاطي سبب الذنب وقد تعاطى سبب الذنب على كماله فبقي عليه اسمه عند شغله لملك الغير خارجا من مكان الغصب تائبا - [00:04:10](#)

لكنه حال الخروج ينقطع عن النار فكانه انقطع عنه نهي الان حال خروجه لكن بقي عليه اثر النهي الاول استصحابا لحكم النهي السابق والا فهو الان ات بطاعته قال مع انقطاع النهي عنه لاجل ما سلکهم من الخروج من المكان المغصوب - [00:04:32](#)

ثم بين رحمة الله ان الجمهور الذين قالوا هو اثم بواجب انما قالوا ذلك بناء على انه ات بأخذ في الضرر الجمهور اللي قالوا هو واش

ات بواجبه ماذا قالوا ذلك - 00:04:59

لانه قد اتى باخف الضررين فالخروج اخف ضررا من من المكت اذ المكت فيه شغل لملك الغير اكثر من الخروج فلذا قال وارتكب الاخف من ضررين وهي قاعدة معلومة اذا اجتمع ضررا وكان لابد من احدهما فيجب - 00:05:15

دفع المفسدة الكبرى بارتكاب المفسدة تفرق وكذلك العكس اذا اجتمعت مصلحتان وكان لابد من احدهما لا يمكن الجمع بينهما فيجب ارتكاب المصلحة الكبرى والزناب يعني ارتكاب المصلحة الكبرى وتحقيقها ولو فاتت المصلحة الصغرى - 00:05:36

ثم قال وخير لنا الاستواء دينه اذا استوى الضرران بان لم يكن احدهما اثقل من الآخر اذا كان متفاوتين عرفا الحكم فاذا كانا متساوين قالك الناظم فان المكلف مخير ومثلا لذلك بمثال فرضي كمن على الجريح كمن سقط على جريح بين جرحي -

00:06:04

فهو مخير بين المقت والانتقال وضعف المكت عليه من دابا بعضهم قال يجب عليه المكت ولا يجوز الانتقاد اذا لم يخierه في هذه الصورة مشي بالقاعدة عموما لكن هذا القول بوجوب المكت - 00:06:27

قول ضعيف ضعفه اهل تحقيقي وتحريري لهذه المسألة وهذا المثال الذي مثل به وهو من سخط على جريح بين جرحي كما قلت مثال ويمثل ايضا لهذه المسألة بمن سقط على مريض بين - 00:06:48

مرضى ونحو ذلك فقيل ينتقل فقيل يستمر فانه مخير بين الانتقال والاستمرار وهذا كله كما عدتم اذا كان المنتقل اليه مكافئا لمن وقع عليه واضح اذا كان المنتقل اليه مكافئا له - 00:07:09

في الایمان والحرية اما اذا لم يكن مكافئا له بان كان احدهما كافرا والآخر مؤمنا فإن سقط على المؤمن فيجب الانتقال الى الكافر وان سقط على الكافر فلا يجوز الانتقال للمؤمن لعدم التكافؤ - 00:07:37

وقيل كذلك لو كان احدهما اماما او عالما وكانت تترتب مفسدة على موته واضح السعي عبد الهادي بهذا القيد وكانت تترتب مفسدة على موت المفسدة في الدين امام والمراد به الإمام الأعظم ولي الأمر او عالما ولا يوجد غيره - 00:08:02

لا يوجد غيره بحيث لو مات ترتب على ذلك مفسدة وهي جهل الناس بدينهم مثلا فقيل ينتقل عنه ولا ينتقل اليه انت تترتب على موته مفسدة قيل بهذا وقيل لا هم متكافئان في الاسلام - 00:08:27

وكذلك الحرية لو سقط احد على حر فقلوا ينتقل عنه الى العبد ان كان الآخر عبدا وان سقط على عبد فلا ينتقل الى الحر لعدم تكافؤه اذا فهنا لم تستوي - 00:08:50

المفسدان لم يستوي الضرران فاحدهما اشد من الآخر اذن المقصود ولذلك مثل كثيرة ستأتي معنا اثناء هذا حاصل البقالة واما قي فسادهم كما دابا خارجة قال ابو اسحاق الشاطبي بعد ان تعرف سبب على كماله - 00:09:07

على الدخول فيه عازما على عدم العودة اليه. فقد اتى بواجبه عليه لان في الخروج بسرعة وسلوك اقرب الطرق واقلها ضررا وبشرط قصد ترك الغصب سواء كان قبل وجود مفسدته او بعده وارتفع - 00:09:40

بل وان بقيت ساذبون اي لم يرتفع وقالت المواقف ومن هذا مسألة من تابعني القتل بعد رمي السهم عن القوس وقبل وصوله الى الرمي ومن تاب من بضعة بعد ما بثها في الناس وقبل اخذهم بها او بعد ذلك وقبل رجوعهما - 00:10:00

ومن رجع عن شهادته بعد الحكم بها وقبل انتهی الا توجد حقيقة التوبة الا بما اتى به وما لا يتم بعد الحكم بها بشهادته وقبل استيفاء استيفاء الحق بسبب شهادته - 00:10:18

لا توجد حقيقة التوبة الا مما اتى به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب واما لو قسم بالخروج ترك التصرف في مال الغير من غير توبة فهو في حالة الخروج كالمال نعم لان التوبة لابد فيها من - 00:10:35

من النية من القدر شرط فيها فان لم ينوي فيكون تائبا واذا لم يكن تائبا لم ياتي بطاعة قال ابو هاشم انه ات بالحرام بان ما اتى به من الخروج تصرف في ملك الغير بغير ادن - 00:10:51

والتجة انما تتحقق عند انتهاءه الا اقلاع الا حينئذ بناء على اصلاحهم في القبح العقلي لكنه اخل باصل لهم وهو منع التكليف لانه على

هذا بالعقل فالقبيح عندهم هو ما - 00:11:09

قبحه العقل القبح عندهم والحسن امران يتبعان للعقل وقد سبق ذكر هذا وهم عقليان عند المعتزلة واضح السبي نبيل قال انه على هذا ان خرج عصا وان مكث عصى وقد حرم الصنفين جميعا انت فقط - 00:11:30

نعم ابو هاشم معتزله وانظر اذا كان خروجه لانقاد نفس او مال هل يحتاج لاثم لأنها حرمة لا يتعدى التفاعل لا ينفع كان لا يحتاج لاذن فخطواته قوات الانقاد من العذاب - 00:11:52

وانقادنا المسلم مطلوب قطعا وسواء كان انقاده من نفسه او من غيره والله تعالى اعلم قال وانظر بمعنى كذلك مما هو شبيه بما سبق او مما ينذر فيه فهل له حكم ما سبق؟ اذا كان خروجه لانقاد نفس او مال - 00:12:17

هل يحتاج لاذن اي لإذن مالك تلك الأرض او لا يحتاج الى ذلك فإن كان لا يحتاج الى اذن ياذن فخطواته خطوات انقاد لا عداء تلك الخطوات التي يشغل بها ملك الغير - 00:12:38

لم يقصد بها التعدي وشغل ملك الغير وانما قصد الانقاد وانقاد مال المسلم مطلوب قطعا وسواء كان انقاده من نفسه او من غيره وقال ذو البرهان انه ارتبط مع القطاع - 00:12:55

يعني ان هذا البرهان وهو امام الحرمين قال له اي من تعاطى سبب المعصية على كماله المذكورة اغتابك ان اشتراك بالمعصية فلا يخلص من البقاء ما تسبب فيه قابل لحكم الله - 00:13:14

مع انقطاع تكليف النفي الذي هو الزام الكف عن الشغل وان من قطع للذى سلف اي لاخذه في قطع المسافة للخروج المأمور به تائبا فاعتبر في الخروج المعصية وهي شغل ملك - 00:13:30

الغالي بالخروج وجة الطاعة وهي امتنال الامر بقطع المسافة وان لزمه الاولى من الثانية لا يمتص امتنال الامر بالخروج عن الشغل دائما وانما يكون من التكليف قال لو تعلق الامر والنهي معا بالخروج - 00:13:45

وتعلق النهي هنا منتف لانقطاع تكليف وقد قالوا ان مأخذة في المسألة دقيق وبه وقد قالوا ممن قال ذلك من السوء وفيه ان استصحاب حكم النهي عن انطباع تعلقه ثورة النزاع قول بما لا نظير له في الشرع - 00:14:01

وقد دفعوه باستصحاب حكم الودة في التغريب لا بقضاء ما فاز المحتجة زمن جنونه من الصلوات اذا جن بعد الودة ثم افاق واسلف وانما خطوب باداء صلوات زمن جنونه قبل حكم الودة - 00:14:21

مع انقطاع تعلق التكليف من النهي وغيره وانما اوجب عليهم قضاء لان اسقاط الصلاة عن المجنون رخصة والمرتد ليس من اهلها قال البرناوي قلت وفيه نظر لان القضاء لا يتوقف على الامر بالاداء بدليل الحائض في الصوم ونحو ذلك انتهى. نعم - 00:14:37

اذا وفيه اي وفيه ما قاله امام الحرمين اه فيه نظر يعني عليه تعليقه ان استصحاب حكم النهي مع انقطاع تعلقه في سورة النزاع اللي هي حالة الخروج - 00:14:58

قول بما لا نظير له في الشرع واضح كلام وقد دفعوه بمعنى ردوا على هذا الرد انتصارا لامام الحرمين باش؟ بوحد الصورة فيها نفس ما قال امام الحرمين وهي اش - 00:15:15

باستصحاب حكم الودة من التغليظ بایجاب قضاء ما فات المرتبة زمن جنونه من الصلوات مثلا لو ان احدا ارتد عن الاسلام وجن واضح واثناء رد عن الاسلام وجنة اه زمن الجنون بقي عليه مثلا - 00:15:30

الجنون اه يومان فاتته عشر صلوات فاتته صلوات يومين ثم بعد ذلك رجع اليه عقله ثم اسلم فان الفقهاء يوجبون عليه تغليظا عليه قضاء الصلوات التي لم يصل الي اثناء ردته زمن ردته كله في الزمن كله - 00:15:53

انا لو ارتد مثلا اربعة ايام ويوم من هاد الايام جنة يوجبون عليه قضاء الصلاة في اربعة ايام كلها تغليضا عليه قالوا لماذا اه اذن هاهوما الان الشاهد هاد الصورة يجيبون عليه قضاء الصلوات اربعة ايام اه فقد - 00:16:24

اوجبوا عليه ان يقضي الصلوات الفائتة ومنها تروات ذلك اليوم الذي جن فيه اذن وعليه فهاد الصورة مثل ما قال امام الحرمين في زمن الجنون ينقطعون عنه التكليف ولا لا - 00:16:44

لان لان الجنون من موانع التكليف ومع ذلك يجب عليه قضاء تلك الصلوات كأنه استصحب تكليفه قبل ذلك لزمن جنونه مفهوم الكلام ورد هذا ورد هذا قيل وانما اوجب عليه القضاء لان اسقاط الصلاة عن الجنون هذا تعليهم رخصة والمرتد - 00:16:59

اهلا للرخصة قال البرماوي وفيه نظر لان القضاء لا يتوقف على الامر بالاداء بدليل الحائض قاليك فيه نظر بمعنى لماذا قالك لأننا اذا اوجبنا على احدنا القضاء فهذا لا يتوقف على امره بالأداء والدليل على ذلك الحائض - 00:17:25

الحائض لا يجوز لها ان تؤدي الصوم اثناء حيضها من حادث في رمضان لا يجوز يحرم عليها اداء الصوم وهي حائض مع انه يجب عليها القضاء اذن فقال لهم القضاء لا يستلزم الامر بالادب والامر لا يستلزم - 00:17:44

المسألة اللي كانت اه في حائض وممرض وسفرين. وجوبه في غيرولي رجاء كانت مسألة سبقت لنا فيما مضى وهي هل الحائض اه مكلفة بالصوم اثناء الحيض اختلف في ذلك - 00:18:04

فمنه من قال مكلفة بالصوم اثناء الحيض لكن لا يجوز لها اداؤه لكن التكليف متعلق بها لوجود سببه وهو دخول رمضان وقيل لا لا يوجد تكليف اصلا عليها اثناء الحيض - 00:18:21

سبق ذلك فالقصد ان الحائض لا يجوز لها الاداء حرام عليها القضاء في البرمة ويردها ما قاله قال لهم الامر بالقضاء لا يستلزم الامر بالاداء - 00:18:36

قد يجب على الشخص القضاء ولا يجوز له الاداء. اذا فقولكم وانما وجب عليه القضاء لان اسقاط الصلاة على الجنون الرخصة والمرتد ليس من اهلها آلا لا يصح هذا التأمين - 00:18:53

ايد الفقهاء لما اوجبوا عليه القضاء لم يلزم من ذلك ان يكون مأمورا بالاداء كذا قال وقال وانما يكون من التكليف يعني لو كانت المعصية المعصية ويجعل يعني مع قيام النهي - 00:19:11

وعدم انقطاعه انه حينئذ يكون مأمورا بفعل ما منع منه والزم تركه ما منع منه والزم تركه وهو ليس كذلك وانما هي معصية الحكم بمعنى انه استصحب حكم - 00:19:28

على انه استصحب حكم السابقة تغليرا عليه اضراره الان بالمالك اضرارا ناشئا عن تعديه الصادقون مع انقطاع النهي الان عنه وعدم وعدم الزامي وعدم الزامه بالتقوى فال فعل مقدور له لانه متمكن منه غير منع منه - 00:19:46

ولا مخاطب بتركه غاية الامر انه واصحابي عرسانه السابقة تغليبا ومجرد ذلك لا يرتدى عجزه عن الفعل حتى يكون من الآيات البينات ونقله عنه في الاصل. واضح الكلام - 00:20:04

واضح الملك وترى بان لا معصية الا بفعل منهي عن او ترك مأمور به فاذا سلم سلم الامام انقطاع تكليف الله لم تبقى بمعصية جهة واضح الاعتراض قال يعني الاعتراض المعتبر قال لا معصية الا - 00:20:20

ب فعل منهي عنه او ترك مأمور به. فاذا كان الامام وامام الحرمين يسلم فانه لا نهي اذا فلا معصية والجواب واجيب بان امام الحرمين لا يسلم ان دوام المعصية لا يكون الا بذلك شنو هو الا بذلك؟ اي - 00:20:42

بفعل منهي عنه او ترك مأمور به قال لك لا يسلم ان المعصية تكون غير بهاد الجوج بل يخصه بابتداء المعصية اي يخص ذلك الضمير بل يخص ذلك اي فعل المنهي عنه وترك - 00:21:03

بابتداء المعصية اي ابتداء المعصية لا يكون الا بترك منهي عنه بفعل منهي عنه او ترك مأمور به ولذلك حكمه حازم على مذهب الامام بأنه بعيد لا محال قال وحاصلوا مذهب وحاصلوا مذهب ان لسانك قائمًا تسبب فيه بدخوله من الضرر. نعم. فالنهي فالنهي وان انقطع بقى اثره - 00:21:19

اذن واضح الكلام قال لك فالنهي وان انقطع بقى اثره السابق مثل ما ذكر رق فهو اثر الكفر يبقى بعد انقطاعه بمعنى لو لو صار احد رقيقا ثم زال عنه الكفر وامن اسلم كيبيقي رقيق - 00:21:44

يبقى رقيقا اذن الرق اثر الكفر يبقى بعد انقطاع الكفر لو ولو امن الشخص فانه يبقى رقيقا الا ان يعتنق قال والجمهور الغوا جهة المعصية واذا تقابل ضررا ارتكب افاقهم - 00:22:03

قال النادي الموسيقى بالاخف من برين يعني انه اذا تقابل الدرلمانية الاخف منهما ومن ثم المبتكر على البيع عند احتياج الناس.

وجاري المسجد الى دار وجاره وجار المسجد اذا ضاق صاحب الفرس والجارية - 00:22:23

صاحب الفرس والجارية يطلبها من السفينة اذا فات اهلها الغرق على ما تقل من المتعة ومثل الضررين المحظوظين شوكان اذا طلب السلطان الفرس والجارية فيجب عليه ان يجبر على بيعهما له - 00:22:41

يجب على ذلك وكان له فرس او كان له جارية وطلبها السلطان سيجبر على بيعه الضررين المحظوظان والمكرهات لقوله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث لا يعرف في مصدر من مصادر - 00:23:06

لكن الأصل هاد الأصل هو ارتكاب اخف الضرر ان دلت عليه نصوص الشريعة ما عليه ودل عليه الشرع لكن الحديث هذا بخصوصه لا يعلم له مصدر قال هكذا اذا تعارض الواجبان - 00:23:29

يضعف اصلا فيجب البحث المصادر المعروفة المشهورة التي بين ايدينا لا يوجد فيها هذا الحديث واضح؟ وذلك لا ينفي عدم وجودها في اي مصدر من المصادر هذا من جهة من الجهة الثانية قد يذكرها العالم تبعا لغيره. لمن يثق به - 00:23:50

مثلا في مصر البنود وجدتها عند القرافي قد يذكرها تقة بالقرب وبعض العلماء قد يتبع من قبله تقة به فلا يرجع للحديث تثبتا منه وآآ من يذكره اولا يكون قد وجد في مصدر من غير المصادر المشهورة التي بين ايدينا - 00:24:15

واذا لم يوجد بعد البحث في مصدر من المصادر المشهورة فيقال لم يقف عليه الباحث في المسار المعروفة او في مصدر كذا وعليه فلا ينبني عليه الحكم لانه يجب ان يعرف مصدره وان يتثبت من صحة من توفر شروط صحته عاد حينئذ يعمل به - 00:24:40

بما محل توقفه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما وجب التنبئه يجب وهكذا اذا تعارض الواجبان يفعل اشدهما غلوبا لأن الواجبات تتفاوت كذلك وخيرا لبست وهذين الحمل على الجريح في - 00:25:02

وتوضع في المقتولين من يعني ان المكلف مخير عند استواء الضررين ومن فروعها من سقط على جريح بين جرحى هذا مجرد مثال

كما في حاشية لدى مريض بين مرضى وصحيح بين اصحابه بحيث يقتله لو بقي عليه وان تقل قتله كفنا له في - 00:25:29

لعدم موضع يعتمد عليه الا بدل كفؤ فانه مخير بين المكث والانتقام ولو كان احدهما اماما اعظم او عالما ولا يبعد الامام اذا ترتب علاقته مفاسد ستين فيجب الانتقال عنه ويحوم الانتقال اليه. وكذا في العالم اذا ترتب على قتله وهن في الدين او ضياع العلم.

وسواء كان سقوط - 00:25:50

علاح قال لاحظ علاش قال اذا ترتب على قتله مفاسد في الدين لان حفظ الدين مقدم على حفظ النفس مقدم هو اول ضروريات هو الدين مقدم على حفظ النفس فالآن حينئذ يستبقى ذلك الإمام حفظا للدين - 00:26:15

اما الى كانت المفسدة هي ان يفقد هو نفس وتلك الاخرى كذلك نفس فقد استوى الضرر عليه واما غير الكفر فليأتي فيجب الانتقال اليه ولو كان بالعكس وجب الاستمرار والمراد بالكفر كما في الآيات البينات كفؤ الجميع لا كفؤ الصابر - 00:26:38

ايده لا يتفاوت الحال بالنسبة اليهم فلو سقط عبد على حر يقتله اذا استمر ويقتل عبدا اذا ان انتقل عنه وجب الانتقاد وليس من محل الخلاف وقيل يمكن وجوها لان الضرر لا يزال بالضرر مع ان الانتقال فعل مبتدأ بخلاف - 00:26:58

وتكميل القتل اولى من استئناف تناقض هذا القول بعض من ضبط المسألة اي حققها بان مكتب الاختيار كانت قالى ورجحه ذكرياء بان الانتقال استئناف سليم بنفسها في المجتمع فانه دواب ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء انتهى - 00:27:18

قال في الآيات البينات ولا يبعد ترجيحه ايضا اذا كان السقوط باختيارك لان الانتقال استئناف قتل بغير حق. وتكميل القتل اهون من قال ابن عرفة في اصله قلت نحن نحوه مسألة اذا احرق العدو السفينة فلا بأس ان يطرحوا انفسهم في - 00:27:37

تمام قال خليل وانتقال من موت لآخر وقال من موت لآخر اي اه وهذا الكلام معروف على ما سبق. والمعنى وجاز لمن تيقن الموت وتعارضت عليه اسبابه قال من سبب موت - 00:27:55

حرق مركب هو بها كما قال ابن عرفة لسبب اخر كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة عومه قال ابن عرفة قلت نحوه مسألة اذا احرق العدو السفينة فلا بأس ان يطرحوا انفسهم في البحر - 00:28:15

بتعارض لاستواء مفسدتين اذا فيجوز الانتقال دبما نتايقн الموتى من سبب موت بسبب موت اخر من سبب الموسم الأول وهو حرق حلة مك هه بها الـ بقا فـ المك غيمهت بالعافية هاضـ 00:28:33

لسبب اخر وهو طرح نفسه في البحر مع عدم معرفته العون سيموت غرقا اذن اما غادي يموت بالحرق واما سيموت بالغرق فيجوز له الانتحار، من لا يخدر بخبر ان شاء - 00:28:56

بقي وان شاء سقط قال امام الحرميin حكم الله في هذه المسألة الا حكم قال تلميذه الغزالى لا افهم هذا قيل معناه ان يرتفع عنه التكليف لا حكم من الاحكام الخمسة استطاعه من التكليف - 00:29:13

قال تلميذه قال تلميذه الغزالى لا افهم هذا وهو حسن ادب منه وتعظيم طيب غنقولو بان حكم الله الا حكمة واضح حكم الله ان لا حكم حكم الله فيه اثبات - 00:29:32

الحكم الا حكم الله فيه بما فيهم قال لك والقول با حكم الله ان لا حكم تناقض واجيب عن يعني اجيب عن امام الحرمين با حكم الله فيه بما فيهم

والبراءة الاصلية حكم الله ولا تخلو واقعة عن حكم بهذا الاعتبار. انظروا البيت فلا تخلوا واقعة حكمها بعين الاعتبار على اما ان يكون الحكم من الاحكام الخمسة واما ان يكون: الحكم البراءة الاصلية - 04:30:00

ثم قال رحمة الله والأخذ بالاول لا مرجح في مقتضى الاوامر وما سواه ساقط او مستحب وادرك جلف ولني مع حصول كثرة جزئية  
قولاً رحمة الله والأخذ بالاول لا مرجح في مقتضى الاوامر - 21:30:00

المراد باخفة وابو رتبة من مراتبه او ان الاصل هو وجوب الالزد باواخر الاشياء. اي اثقلها واكثرها اذن اوائل الاشياء اخفها واقلها.

فالأخذ بي او باوائل الاشياء باول الشيء اي حمله على اقله واحفه او ان يحمل على اكثره واتقله واضح المسألة لو امر الشارع او قل اه شارع الشارع فطاش - 00:31:42

وكان ذلك الشيء الذي امر الشارع به او شرعه لنا ذلك الشيء كانت له مراتب له جزئيات اي شيء كلي له جزئيات عنده مراتب هناك  
متى قدرت حقها بما هي حقها بما هي حقها 00:32:05 -

بيان الكلية ما علمت في المنطق يوجد في جزئياته الجزائري يستلزم الكلية بذلك الشيء الكلي له يوجد ضمن جزئيات فهل الواجب علينا حفظ الكلية؟

وهي الاقل والاخف او الواجب الاصد بالاتصال وال اكثر. فهمت المسألة اذا هذا يكون في الاشياء الكلية لانها هي التي لها

اه يصح ان يطلق عليه اسم الكلي فقط بمعنى ان نأتي بأقل شيء يصح ان يطلق عليه اسم الكلي صافي او الواجب ان نأتي باكثر شيء

الاختلاف في ذلك والمؤلف صور المسألة في الامر وهي عامة في الامر وغيّرها اختلف في ذلك فقيل الاصل هو الالز بأوائل الأشياء اي

تحقيق ذلك الكلي وذلك بايقاع وايجاد اقل سورة منصورة او باقل شيء يمكن ان يطلق اسم الكلية عليه وهو ما يعبر عنه بالاخف او

أو بزيادة على ذلك الأخف يعني نزيد علىه من الفوق واضح؟ والزيادة عليه هي المقصودة باش؟ بالأكثر او بالأقل مقصود الزيادة

وشنو هو الأصا ؟ مكتتكلمواش، الآن، واش، الزيادة حائنة ولا غير حائنة؟ لا مبحث آخر. كتتكلمواش الآن، ما هو الأصا، الذي، نحنا، عليه الأمر

الكلي هل نحمله ابتداء على ان الواجب والاتيان بالاقل؟ او نقول الواجب هو الاتيان بل اكثر - [00:34:43](#)

اذا قلنا الواجب والاتيان بالاقل فحينئذ الزائد اما مستحب واما ساقط ويلا قلنا الواجب هو الالز بالاكثر والاقل تحية اذن الالز  
بالاقل تقصير في الواجب من اتي بالاقل لم يمثل للأمر لم يأت بالواجب - [00:34:59](#)

فاتوا الواجب خاصو لابد يجب عليه الاتيان بالاكثر اختلف والراجح عندهم هو ان اه الواجب هو الاتيان بالاقل الاتيان بالاخف ولذا  
قال في جمع جوامع التمسك باقل ما قيل حق الا اذا دل دليل على الزيادة - [00:35:18](#)

التمسك باقل ما قيل حق الا اذا دل دليل على الزيادة وهذه المسألة يعبر عنها بما سمعتم بعضهم كيعبر عليها بهاد العبارة اش كيقول؟  
التمسك باقل ما قيل هي الالز - [00:35:44](#)

باوائل الاشياء بحال الالز باوائل الاشياء هي التمسك باقل ما قيل. قال في الجمع التمسك باقل ما حق بمعنى هو الراجل خلافا  
لمن قال بأكتر ما قيل والمقصود به ما سمعتم وضحت المسألة - [00:36:01](#)

طيب اذا القول الراجح عندهم هو ايش ان الواجب هو الالز بالاقل والارخف اذا قلنا ان هذا هو الواجب. فما حكم الزيادة عليه؟ على  
هاد الاقل من الاخف الزيادة اما مستحبة او ساقطة اي غير معتبرة شرعا - [00:36:19](#)

غيروا مشروعات لا اما ان الزيادة لا تشرع او مستحب على حسب الدليل اذا ذل دليل على انها مطلوبة فهي مستحبة. واذا لم يدل  
الدليل على طلبها فهي غير مشروعة. نشوفو الى كاين دليل - [00:36:44](#)

على طلبها مستحبة على طلبها لا تشرع واضح الكلام المثال الأول الزيادة التي دلت او مثال المسألة اصلا قبل ما ننتقل للزيادة مثال  
ذلك الاطمئنان امر الشارع بالاطمئنان في الصلاة - [00:37:04](#)

والاطمئنان امر كل شيء كلي مكتقى بالامر الذي يقابل الناس امر اي شيء الاطمئنان شيء قل لي ولا لا يوجد ضمن جزئياته له  
جزئيات له صور كثيرة مفهوم الكلام فكل ما تحصل به الطمأنينة يسمى اطمئنان - [00:37:22](#)

اذن الاطمئنان هذا شيء معنى كلي له جزئيات متعددة فإذا امر الشارع لما امر الشارع بالاطمئنان فعلى ماذا نحمل هذا الأمر الكلي؟ هل  
على اقل ما يطلق عليه او على ازيد من ذلك - [00:37:49](#)

واضح المدة اقل مدة يطلق عليها الاطمئنان شوف واحد اسيدي في الركوع ركعة قال الله اكبر ركع ثم قال سبحان رب العظيم الان  
هاد المدة التي قال فيها سبحان رب العظيم - [00:38:15](#)

تعتبر اطمئنان نعم تعتبر ولنفرض ان هذا اقل ما يطلق عليه اسم الاطمئنان اركع او استوى اعضاؤه واعتدلت وقال سبحان رب  
العظيم هاد المدة حصل بها الاطمئنان الواجب وهاد المدة الان غنفرو هو اقل ما يطلق عليه اسم الإطمئنان وضحت - [00:38:30](#)

ما حكم الان واضح هذا الى قلنا الواجب في الامر الذي الكلي الذي له وجزئيات هو الاتيان بالاقل. فالان لما امر الشارع بالاطمئنان فما  
هو الواجب؟ هو هو الالز بالاقل والالز بالاخف - [00:38:57](#)

ما سمعتم واضح الان الان السؤال ما حكم الزيادة على الاطمئنان هل هي مستحبة او غير معتبرة شرعا؟ ننظر في الأدلة الشرعية لما  
نظرنا وجدنا ان الشارع الحكيم رغم الاطمئنان ورغم في الزيادة عليه اذا نقول الزيادة على هاد القدر - [00:39:18](#)

مستحبة لان الشارع اعتبر الزيادة فهم الكلام واضح المسألة الثانية الدلك الشارع امر ضمنا بالدلك في الاغتسال  
والوضوء بذلك الاعضاء عند غسلها بالوضوء ضمنا اذا الغسل لا يتحقق غسل الأعضاء لا يتحقق الا بذلك - [00:39:42](#)

فما هو واجب؟ هل الواجب اقل ما يطلق عليه اسم الدلك او الواجب اكثر ما يطلق عليه اسم الدلك اي الزيادة على ذلك مثلا الدلك  
يتتحقق بإمارار اليد على العضو - [00:40:11](#)

مثلا ما اخذت الماء للعضو الذي هو الوجه وامرضت اليد على اليدين على الوجه هذا يعتبر الزيادة عليه هياش؟ المبالغة في الدلك  
حتى يصل الامر الى حكي العضوي مثلا الحك الذي يقصد به ازالة الاوساخ. واضح؟ هذا كشف - [00:40:25](#)

التهيئة الاكثر او الائقن الاكثر او الائقن شنو هو المطلوب على الصحيح الالز بالاول وهو اقل ما يطلق عليه اسم الدلكي وامرار اليدين  
على العضوي الان الزيادة على هاد الواجب ياك الواجب هو الالز بالاقل الزيادة عليه هل اعتبرها الشارع - [00:40:51](#)

الحكيم هل رغب فيها؟ هل هناك دليل من الشرع على طلب زيادة الدلك؟ لا يوجد. اذا هي غير مشروعة غير معتبرة في الشرع لأن الشريعة لم يرحب فيها وهمت المسألة وهكذا اقول في سائر المسائل - 00:41:10

قال رحمة الله والاخذ بالاول لا بالاخر مرجح في مقتضى الأوامر والاخذ بالاول اي بمقتضى الامر الأول والاخذ بالاول اي بمقتضى الامر الاول اي معنى بمقتضى الأمر اي معناه الاول - 00:41:27

لاظهوا هذاك الأول راه ماشي وصف للأمر لا وصف للمقتضى المقتضى ماشي الأمر الأول والأمر الثاني وصف لمقتضى الأمر او معنى الأمر شوف لاحظ والاخذ بمقتضى امره او بمعنى الأمر هداك المعنى - 00:42:00

الأول اش معنى الأول فسر لي الأول؟ اي الأقل والاخف ماشي المقصود الأول اللي كيقابل الثاني الأول اي الأقل او الأخف وهو اول مرتبة واقل واحف ما يطلق عليه اسم الكلي - 00:42:16

اقل ما يطلق عليه اسم الكلية او اول مرتبة يطلق عليها ذكر المراد بالاول والاخذ بالاول اي الأقل والاخف لتحقق المسمى بجملته فيه. وقد عرفتم ذلك بمثاله اقل ما يطلق عليه اش - 00:42:40

سمو الكلية لتحقق المسمى بجملته فيه لا بالاخر لا الاخذ بمعنى الامر الاخر تأمينها سمرت بالامر اه سمرت بالاخر لاي الاتقل والأكثر الذين قالوا لاحظ اذا كل علل بعلة اللي قالوا الواجب هو الاخذ بالاول تتعلل - 00:43:00

قال لك لتحقق المسمى بجملته فيه. ياك اسيدي واللي قالوا بالآخرين اشعلوا احتياطا علوا بالاحتياط مفهوم اذن لي قالوا بالاول علموا ذلك بتحقق المسمى بجملته فيه والذين قالوا بالآخر علوا ذلك بالاحسان قالك اسيدي الاحوط هو ان نأخذ بالاثقل والأشد والأكثر هذا هو الاحوط - 00:43:29

ربما يكون المطلوب الاتقال وحنا عملنا بالأختصار يكون المطلوب الأكثر وحنا عملنا بالأقل فحتياطا نعمل بأكثر ما قيل قالك الناظم والأخذ بالاول لا بالآخر مرجح في مقتضى الأوامر قالك المرجح هو - 00:43:56

الأخذ بالاول لا الأخذ بالآخر اي مختار عند القاضي عبدالوهاب وغيره منا في مقتضى الأوامر الطريق هو اللي كنا كنقيدو به فيما سبق بالأول باش قلنا اش معنى ديار الأول اي بمقتضى الأمر - 00:44:16

كالاول في مقتضى الأوامر اي معنى الأوامر المعلقة على معنى الأوامر اشمن اوامر قل انت الأوامر اي الأحكام لأن را قلنا الأمر ليس خاصا بالامر ياك اسيدي اذا لاحظت فسر معايا الأمر بعبارة اخرى بمقتضى الأوامر اي الأحكام الأوامر اي الأحكام المعلقة - 00:44:35

على معنى كلي له جزئيات كثيرة ومتباينة في القلة والكثرة والخفة هذا هو المقصود في مقتضى اي معنى الأوامر اي الأحكام المعلقة على معنى كلي له جزئيات كثيرة باينة في القلة والكثرة - 00:45:04

اذا فاستفادنا من هذا التأويل الذي ذكرت لكم ملي كنا الأوامر اي الأحكام ماذا استفدت ان القاعدة ليست خاصة بالامر ولا لا السي محسن واش عبارة الأوامر القاعدة خاصة بالأمر - 00:45:37

لا القاعدة ليست خاصة اذن الى كان الراوح اسيدي هو الاخذ بالاول اي الاخف والأقل فما حكم الزائد على هداك الذي يتحقق به المسمى بجملته شنو حكم الزيادة على الأقل؟ ما حكم الزيادة على الأخف - 00:45:54

قال لك مااضي وما سواه ساقط او مستحب وما ايها الزائد على المعنى الاول من مقتضى الامر والزائد وليس الضمير في سواه راجع للاول وما استقر سوى موصولة وسوى ذرف وما استقر سوى الاول - 00:46:17

اي شنو الذي هو سوى الاول الزائد على الاول؟ على المعنى الاول ما هو حكم ما حكمه قال لك؟ اما ساقط كيغير معتبر وذلك متى؟ امتي كنقولو ساقط غير معتبر؟ قول اسيدي - 00:46:42

اذا لم يدل دليل على اعتباره واش واضح كلام؟ متى نقول هو ساقط اذا لم يدل دليل من الشرع على اعتباره ما اعتبره الشارع بان الاصل براءة الذمة ياك الاصل اسيدي براءة الذمة - 00:47:05

فلا يجوز ان تقول الزائد مستحب ولا واجب دون دليل اذا لم يوجد دليل شنو هو الاصل؟ براءة الذمة اذا فإذا لم يعتبره الشارع فهو ساقط او مستحب مندوب متى يكون مستحبا اسيدي - 00:47:24

اذا دل الدليل على واضح ؟ طيب مثال الساقط والمستحب قالك لذاك الاطمئنان تقدير ان جلب اي ابني لذاك اي على ذاك الاطمئنان والدلك انجلب لذاك ان بني على ذاك بنى على ذاك شنو هو ذاك ؟ هو - 00:47:43

القول الأول وهو ان الأخذ بالأول لا بالآخر ياك هذا هو الراجح ان جلب اي ابني على ذاك او قل يمكن ان نقول شوف لاحظ انجلب على ذاك الخلاف يعني من الفروع المبنية على ذاك الخلاف انجلب اي ان بني على ذاك الخلاف شنو هو الخلاف ؟ هل الاخذ بمقتضى - 00:48:26

مضى الأمر الأولى او بالآخر انجلب على ذلك ماذا زيادة الاطمئنان والزيادة الدلك فعلى القول الأول الذي رجحنا وهو ان الواجب هو الأخذ بالأول . ما حكم الزيادة زيادة الاطمئنان المأمور به في الصلاة ما حكمها - 00:48:57

مستحبة ؟ وما حكم زيادة الدلك في الوضوء غير مشروعة لا تشرع لان الشرع لم يندب اليها لكن لاحظوا هاد مستحبا مستحب بالنسبة للاطمئنان وآآغير مشروع بالنسبة للدلك هذان مبنيان على ماذا - 00:49:22

على ان الراجح هو الاخذ بالأول لا اخره وبناء على الثاني وهو ان الواجب هو الاخذ بالآخر لا بالأول . فما حكم الزيادة على اقل ما يسمى اطمئنانا واقل ما يسمى ذلك ؟ ما حكم ذلك - 00:49:45

حكم ذلك الوجوب لانه على الثاني يكون الواجب فيهما اكثرا ما يطلقان عليه احتياطا الشرع امر بالدلك الواجب اكثرا ما يطلق عليه الدين والشارع امر بإطمئنان فالواجب اكثرا ما يطلق عليه الإطمئنان هذا بناء على القول - 00:50:03

الثاني وهو ان الأخذ بالآخر لكن هؤلاء اللي كيقولو الاخذ بالآخرين هو الاصل لا شك انهم يقيدون قولهم هذا بمال يدل الدليل على خلافه كيقولو الأصل هو الأخذ بالآخر الا اذا دل الدليل - 00:50:28

على خلافه وعلى خلافه وهو انه يكفي الاخذ بالأول او دلنا الدليل على انه يجب الاخذ بالأول فحينئذ اذا الدليل لا يختلف لكن هو فاش مختلفين اذا لم يوجد يدل على عدم الزيادة - 00:50:47

وضعت المسألة اذا ان جلب اي ان بني لذاك اللام بمعنى على على ذاك الخلاف وهو هل الاخذ بالأول ام بالآخر ؟ الاطمئنان والدلك اي الزيادة في اطمئنان الزيادة في الدلك - 00:51:08

فعلى الأول الزيادة في المستحبة والزيادة في الدلك ساقطة وذلك راجع لقوله وما سواه سقط مستحب وبناء على ان الواجب هو الاخذ بالآخر فاش فالزيادة على الزيادة على الدلك على اقل ما يطلق عليه والدلك امر واجب فيجب فيهما فليس من الدلك - 00:51:22

اكثر ما يطلقان عليه احتياطا واضح الكلام ثم قال وذات في الحكم على الكلي مع حصول كثرة الجزئية قالك واعلم ان ذاك الخلاف المذكورة الخلاف المذكور ليه هو هل الاخذ بالأول ام بالآخر ؟ هل الاخذ بالاثقل ام بالاخف - 00:51:48

قال لك انما هو محله في الحكم على الكليين مع حصول كثرة جزئية راه باقي لي ذكرتو ليكم فلول شنو هو ما يعني محل الخلاف في هذه المسألة ؟ محل الخلاف هو الحكم الاحكام والمعاينة - 00:52:11

على معنى كلي له جزئيات كثيرة متباعدة في القلة والكثرة . قال لك هنا فين كاين محل النزاع انما محل النزاع فاش محله في الاشياء الكلية احكام المعلقة على شيء كلي ولها جزئيات كثيرة متفاوتة - 00:52:30

متباينة في القلة والكثرة . قال وذاك اي خلاف مذكور محله في الحكم على المعنى الكلي الذي له جزئيات متفاوتة في الشدة والخفة مع حصول كثرة الجزئي ثم ما معنى قوله مع حصول كثرة جزئي - 00:52:53

المقصود اكثر من واحد المقصود بذلك الكلي الذي له اكثر من جزئيين اي اكثرا من واحد عنده جزئيان فذلك هو المراد واضح الكلام الكلي الذي له مع حصول كثرة اي اكثرا من - 00:53:14

جزئيين واحد وتلك الجزئيات متفاوتة كما علمت في الشدة والخفة وضحت المسألة اذن فيستفاد من كلامه هذا انه ليس يدخل في كلامنا الامر بالكل الذي له اجزاء . شوف الفقيه شو المقصود ؟ الكلي الذي له - 00:53:33

جزئيات وليس المقصود الكل الذي له اجزاء لماذا اذ الكل الذي له اجزاء لا يوجد الا بوجود تلك الاجزاء كلها الكل اللي مترتب من

اجزاء الامر به امر بتلك الاجزاء كلها بلا خلاف لا خلاف في ذلك - 00:53:57

اذ لا يوجد اذ لا يوجد الكل المأمور به الا الا بوجود اجزائه الى امر الشارع بكل ماشي بكل له اجزاء لا يوجد الكل الا عند اجتماع اجزائه كلها. بخلاف الكلي فانه يوجد ضمن كل جزئي من جزئياته - 00:54:24

والناس باقي ما في المنطق الكل يصح اطلاقه على كل جزء من جزئياته على جزء واحد يطلق عليه لفظ كلي اما الكل فلا يطلق على كل جزء من اجزائه على حدة وانما يطلق على - 00:54:49

مجموعي اجزاء اذا فاذا امر الشارع بكل مرتب من اجزاء فلا خلاف انه امر بالاجزاء كلها الا بها كلام غير في الكل لا في الكل وفرق بينهما كما لا يخفى - 00:55:05

ثم قال النادم رحمة الله وربما الاجتماع اشياء حضر مما اتى به مما اتى الامر بها على البدن او الترقب وقد يسن وفيه قل اباحة تعن ذكر في هذا البيت - 00:55:25

الحكم الذي يتعلق بامور على سبيل البدل او الترتيب ذكر الحكم المتعلق بامور ملي كنقددو بامور كنقددو باكثر من واحد بأمور بأمرین ما اکثر ماشي لابد يكونوا ثلاثة والفوق المقصود الحكم المتعلق بأکثر - 00:55:41

من واحد بأمرین فأکثرا سواء اثانا متعلقا بتلك الاشياء على سبيل الترتيب او على سبيل البدن او قل بعبارات وخليلك دعك من الآيات ان شاء الله اسهل عليك الامر باشياء كنقددو باشياء - 00:56:06

شيئين فاکثري يعني اکثر من واحد اما ان يكون على سبيل الترتيب او على سبيل البدن اما ان يكون على سبيل الترتيب او على سبيل البدن اي سواء على سبيل الترتيب بمعنى الشارع يأمرك بهذا - 00:56:31

فإذا تعذر فيها لا على الترتيب هذا هو اللول وهذا هو الثاني وهذا هو الثالث يعني بواحد من الاشياء على سبيل الترسيم مفهوم الكار هذا واحد واما ان يكون ذلك على سبيل البدل اي سواء - 00:56:54

هذا او هذا او هذا او هذا على سبيل المثال اي دون ترسيب افعل ايها شئت اما دير هذا ولا هذا اولا هذا واضح الفرق بين الترسيم والبدن - 00:57:16

يكون فرق بين الطاسة البدل معناه التخيير مثلا على سواء افعل اما هذا او هذا او هذا كيتسنى الأمر باشياء على سبيل البدن اي على سبيل سواء لا ترسيب يا اما دير هذا ولا هذا واحد من هاد الأشياء - 00:57:31

على الترتيب اش معنى كأن يقول لك الشارع افعل هذا ابتداء فإذا تعذر لم تستطع فافعل هذا فإذا اذا هذا امر باشياء لكن على سبيل وضحت المسألة - 00:57:54

يلا الان شنو هو الشاهد؟ ماشي هو الترتيب والبدن لا المقصود هنا الجمع بينما امر به على سبيل الترسيب وما امر به على سبيل البدن اذا امر الشارع باشياء على سبيل الترتيب او البدن. فما حكم الجمع بينها - 00:58:11

تا نتا قالك شارع ديار هذا ولا هذا بغيتي ديرها كلها ديرهوم بتلاتة واضح؟ او قال لك افعل هذا فإن لم تستطع هذا فإن لم تستطع فهذا بغيتي دير انت كلشي ما حكم الجمع - 00:58:30

هل هو محرم او مستحب او مباح؟ واضح السبب نبيل اه مش ساحب فيه تفصيل قد يكون محظيا وقد يكون مستحبا وقد يكون مباحا. على حسب منه ما هو محرم ومنه ما هو مستحب ومنه ما هو مباح. في الترتيب وفي البدائل شوف الامر باشياء على سبيل الترتيب. ما حكم الجمع بينها - 00:58:41

اما حرام او مستحب او مباح. الامر باشياء على سبيل البدن. ما حكم الجمع بينها؟ كذلك اما حرام او مستحب او مباح. اذا كم عندنا من سورة تفصيلا ست صور - 00:59:12

ثلاثة مع الترتيب وثلاثة مع وسنمثل لها ان شاء الله نبدأ بالترتيب الآن اذا امر الشارع باشياء على سبيل الترتيب. ما حكم الجمع قد يحرم وقد يسلم وقد يباح قد يحرم مثل ماذا - 00:59:25

أكل الميتة والمذكاة شوف الشارع الحكيم امر مأمور بأكل المزكاة فإن لم يجد يأكل الميتة اذا المضطر مأمور بالأكل اذا خشي على

نفسه الهاك بأكله اما المذكى واما الميئنة لكن على سبيل الترسيب ولا البدل - 00:59:41

قل اسبيدي الترتيب الواجب عليه هذا عندو الان مضطر وجد مذكاة وميئنة هل هو مخير يأكل من ايهما شاء اذا مأمورون على سبيل شنو الواجب عليه ابتداء ان يأكل من المذكاة المذبوحة فإن لم يجد عاد يأكل من الميئنة اذن فهو مأمور بأشياء لكن على سبيل -

01:00:10

ما حكم الجمع بينهما؟ يأكل من المذكاة والميئنة يحرم واضح مفهوم كده الصورة الثانية شو هي الصورة الثانية يسن الجمع بينهما مازال مثال ذلك ككفارة الجماع في رمضان كفارة الجماع في رمضان - 01:00:38

هي مرتبة عند غير المالكية هاد المثال هذا الان اللي غنمتم ليكم الان بناء على مذهب الشافعية ماشي على مذهب المالكية بناء على مذهب الشافعية فهم كالجمهور خلافاً للمالكية يرون ان كفارة اهله في رمضان على سبيل الترتيب لا التخbir ما عندنا في المذهب التخbir عند غيرنا - 01:01:03

لا لتلك الكفارة على سبيل الاستئناف طلقني تلك الكفارة على سبيل الترتيب. والجمع بين تلك الامور عند الشافعية مستحب قال واقع اهلي في نهار رمضان. قال له النبي صلى اعتقد رقبة. اذا هذا الامر الاول - 01:01:27

قال لا اجد قال له النبي صلى الله عليه وسلم تصوم شهرين متتابعين ثم قال له عليه الصلاة والسلام اطعم ستيل مسكين اذا فالمجامع في رمضان مأمور بواحد من هذه الاشياء ولا لا؟ على سبيل الترتيب عند غير المالكية - 01:01:46

فهو مأمور ابتداء بعقد الرقبة فإن لم يستطع بصوم شهرين متتابعين فإن لم يستطع فيطعم ستين مسكيناً بهاد تصيب عند الشافعية طيب ما حكم الجمع بينها؟ واحد السبي الناصري بغا يعتقد رقبة ويطعم ستين مسكيناً يديرهم بجوج - 01:02:05

ما حكم الجمع عند الشافعية مستحب يسن الجمع فهذا مثال مسألة واضح الصورة الثالثة اش هي؟ ان يكون جمع مباحاً مثال ذلك كجواز التيمم بعد الوضوء بماء مستعمل عند بعض الشافعية هاد الفرج - 01:02:22

عند بعض الشافعية ف فمن وجد ماء مستعملاً فالاصل شخص مخير بين امررين لن يجد الا ماء مستعملاً فقط دون غيره او ان لم يستعمله يتيمم فهو مأمور ابتداء عند الشباب اش؟ بالوضوء بالماء المستعمل وكذلك عند غيرهم - 01:02:44

فإن لم يجد الماء المستعمل فيتيمم مفهوم الكلام لكن عندهم يباح له الجمع بين هذين الامرين بان يتوضأ بالماء المستعمل ثم يتيمم احتياطاً قالوا لهم لا يجيدون في الاصل الوضوء بالماء المستعمل - 01:03:16

مفهوم اذا فيقولون يتوضأ بالماء المستعمل اذا لم يجد غيره ويتيتمم والجمع عنده مباح لا مستحب ليس مطلوباً شرعاً انما هو مباح والامران على سبيل الترتيب لأن الاصل هو ان يتوضأ ابناء المسمى ثم يتيمم - 01:03:37

الى هذه هي امثلة اش شهي امثلة الجمع بينها امر به من اشياء على سبيل الترتيب الان ننتقل للقسم الثاني وهو الامر باشياء على سبيل البدن او السواء اما هذا واما هذا ما حكم الجمع؟ كذلك الجمع ثلاثة انواع يحرم - 01:04:00

او يستحب يحرم الجمع امر باشياء على سبيل البدن والجمع محرم مثل اه كتزويج امرأة من كففين كتزويج امرأة من كفأين فالمرأة الآن مأمورة او اذا خيرت بين رجلين كففين - 01:04:24

لا تفضل بينهما فانها مخيرة بينهما اما ان يتزوج زيدان او عمراً من المتكافئين اما زوجان اما زيداً او عمران والجمع بينهما يحرم او الجمع بين المرأة واختها الزوج بعهد او بأختها - 01:04:51

واضح مشروع على سبيل البدل اما ان يتزوج هذه وهذه وجمع بينهما وحرموا يحرموا مفهوم اه وقد يسن الجمع وذلك كفارة اليمين كفارة اليمين والمقصود الامور الثلاثة المخier بينها فكفارته اطعام عشرة مساكين من يوسف او كسوتهم تحرير الرقبة. اذا هاد الاشياء الثلاثة ما حكم - 01:05:14

مأمور بها على سبيل البدل واحد منها يكفي اما اذن الأصل انه مأمور بها على السواء على البدني لكن ما حكم الجمع بينها واحد بغا يجيز هاد الامور كلها يستحب ذلك يسن - 01:05:45

الصورة الثابتة قد يباح الجمع وذلك كستر العورة بثوبين يحصل الستر بوحدة منها عندنا ثوبان كل واحد منها يحصل به ستر العورة

واضح الكلام فالعبد مأمور بماذا شرعاً؟ باش مأمور الإنسان؟ بأن يستر عورته - 01:06:06

اذا انت مأمور بستر عورتك اما بهذا التوب او بهذا الشفاعة على سبيل الفتن ما حكم الجمع الزنا فيه؟ ما حكم الجمع يباح اذا اردت ان تلبس ثوبين ولا ثلاثة كاع ولا اربعة فيباح لك ذلك شغلك هذا - 01:06:29

اذا هذا هو القصد بهذه قال الناظم رحمة الله وربما اجتماع اشياء حضر اذا فاستفينا من قوله وربما اجتمعوا شيئاً انه يتحدث عن الحكم المعلق بامرین فاكثر الحكم معلق بشيء - 01:06:48

اين فأكثر هذا هو المقصود قالك السورة الأولى ربما انحضر اي حرم اجتماع اشياء اي امرین او اكثر ثمرا باشياء ففيهم ضروري للجماعة امرین او اكثر شيئاً او اكثر وربما اجتماع اشياء - 01:07:12

اما اتي الامر بها على الادب او الترتل. مما اي من الاشياء التي اتي اي جاء الامر بها اي بأشياء معلقا على البدل مما من الاشياء التي جاء الامر بها اي بتلك الاشياء - 01:07:39

معلقا على البدني قال لك ربما يحرم اجتماع امرین من الامر التي اتي الامر معلقا بها على سبيل البدن مثل ذلك لا يحرم اجتماع اشياء مما اتي الامر بها على البدن - 01:08:04

كتزويج امرأة منكم في ايه؟ وقلنا راه على البدن اي على السواء اذن تزويج امرأة على من كففين امر حرم يحرم الجمع بينهما لان الامر هنا اتي معلقا على هذه الشيئين على سبيل البدنية - 01:08:30

اما ان تتزوج هذا الكفاء او هذا الكفاء ولا يحل لها الجمع بينهما اذن ما حكم الجمع؟ الجمع يحرم مع البدن هذه صورة من الصور سيدى او الترتل او على الترتب اي - 01:08:52

الترتيب والترتيب معناه بمعنى الترتيب انه لا ينتقل الى الثاني الا اذا عدم الاول هذا هو معنى الترتيب عدم الانتقال الثاني للشيء الثاني اذا اذا تعذر الاتيان بالاول اذن هذا ايضا معطوف على ما سبق والتقدير وربما اجتماع اشياء حضر مما اتي بها على الترتل.

واضح الكلام - 01:09:07

مثال ذلك باش كنا نتمنى له كأكل المزكاة والميمة فاجتماع هذين الشيئين مأمور فهو مأمور بهما على الترتيب. واجتماعهما حرم الجمع بينهم حرم اذا غير الانف جوج سور وقد يسن ان يستحب اجتماع اشياء - 01:09:36

وقد يسن ان يستحب السباع اشياء واسع مما اتي بها الامر على البدن ولا على ترتبها معا وقد يستحب استجماع اشياء مما اتي بها الامر مما اتي الامر بها على البدن او الترتل جوج سور - 01:10:01

على البدن مثل ماذا ككفارة الجماع في رمضان على مذهب الشافعية مفهوم قال وفيه قل اباحة تعنوا وفيه اباحة تعن اي تعرض اي تعرض - 01:10:20

او قول هداك اعتراف كما هو معلوم وفيه اباحة تعن واباحة تعن فيه اي فيكون وفيه اباحة تعل مما اتي الامر به على البدن او الترتل مما معا مثل ذلك - 01:10:48

فيما سبق كنا متلنا بي قباحة ستر العورة بثوابين هذا لما اتي به الامر مما اتي الامر بها على البدن او جواز سير بعد الوضوء بما المستعمل عند الشافعية مما اتي على الترتل - 01:11:14

ومن امثلة ذلك من حكمه التيمم وتحمل المشقة وتوضأ بعد ان تيمم واحد الأصل انه يباح له التيمم لعذر لأنه مريض ومع ذلك تحمل المشقة والضرر هو تيمم وتحمل المشقة والضرر وتوضأ - 01:11:32

فالتييم هنا في صورته سوري لا حقيقي لبطلانه بالوضوء لانه لما توضأ مفهوم اذا فالجمع بينهما مباح مع ان الامر هنا على سبيل على سبيل الترتل اذا تعذر هذا فانه يأتي بهذا لا على سبيل السوال - 01:11:54

وانما هو مأمور بالوضوء اصالة فاذا تعذر يأتي بالتييم فيتحمل المشقة وتوضأ فقد اتي بما وجب عليه فقد اتي بما يشرع له اصالة وهو الوضوء والتييم ديا لو حيننذاه صوري لا حقيقي لان الوضوء - 01:12:25

كاف في تحصيل الطهارة اذا فالصور ست كما علمت وقد ذكرنا هذا قبل بتفسير اذا هذا هو حكم المسألة وآآ هو تعلق الحكم بامرین

فاكثرا على سبيل البدل او الترتيب - 01:12:46

فالجمع اما كذا واما كذا كما عاينتم وآلامر باشياء على سبيل الترتيل مع استحباب الجمع مثلنا له باش؟ بكافارة الجماع في رمضان عند الشافعية ويمكن ان نمثل له عند غير الشافعية عند المالكية وغيرهم - 01:13:12

بكفاره الظهار فكافارة الازدهار الامر فيها على سبيل الترتيب قال ربنا تبارك وتعالى تحرير رقبة من قبل ان يتماس ثم قال بعدي فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا لا - 01:13:39

فمن لم يزد فصيام شهرين متتابعين اذا على سبيل الترتيب والدليل هو فمن لم يجد فمن لم يستطع فالاصل تحرير رقبة فان لم يجد شهرين متتابعين فإن لم يستطع يطعم ستين مسكينا - 01:14:02

من اراد الجمع يستحب له الجمع من اراد ان يحرر رقبة وان يطعم ستين مسكينا فله ذلك كذلك من امثلة اه ما يكون فيه امر على سبيل الترتيب كفارات التمتع - 01:14:22

من حج متمتعا للعمره الى الحج فان الفدية او الكفاره في ذلك على سبيل التغطية ترتيب فمن تمت بالعمره الى الحج فما السيسرة من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وبسبعين اذا رجعتم تلك عشرة كاملة، اذا كفاره على سبيل الترتيب ولا لا - 01:14:44 فعلى سبيل الترتيب كذلك اه من الكفارات التي اتت على سبيل الترتيب القتل الخطأ القتل الخطأ ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا ثم قال بعد ذلك - 01:15:11

من لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله اذا فالكافارة على سبيل الترتيب لانه قال فمن لم يجد حنا قلنا الترتيب هو انه لا ينتقل للثاني الا اذا تعذر الاول - 01:15:36

وكفاره اليمين فيها الجمع بين الترتيب والتخيير فالامور الثلاثة الاولى المذكورة وارتبأ مخير فيها والامر الرابع على سبيل الترتيب وبينه وبين الامور الثلاثة قبله قال الله تعالى فكفارته اطعام عشرة في مساكين من اوصاف ما يطعمون عليكم او كسوة من تحرير رقبة - 01:15:51

على سبيل تخيير فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام هذا على سبيل الترتيب فاجتمعا فيها وهناك من الكفارات ما هو على سبيل التخيير الكفارات التي على سبيل التخيير ثلاثة اولها كفاره الصوم لكن هذا عند - 01:16:21

مالكيي الذي وقع اهله في رمضان فان الكفاره على سبيله خيري فيه عند مالكيه والامر الثاني اه كفاره الصيد لمن اصطاد وهو محظوظ صادر وهو اصطاد صيدا برو وهو محظوظ وجبت عليه كفاره بين امور على سبيل التخيير - 01:16:47

قال الله تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به دواء عدل منكم هديا بالغ الكعبه او كفاره طعام مساكين او عدل ذلك صياما. فهذه الامور الثلاثة على سبيل - 01:17:15

تخيير بدليل او او الثالث من الكفارات التي على سبيل التخيير من حلق رأسه في احرامه من كان محظوظا بحج عمره حلق رأسه فكفارته كذلك على سبيل التخيير قال تعالى - 01:17:33

فمن كان منكم مريضا او به الم من رأسه فدية من صيام او صدقة او نسك فالحاصل ان الكفارات سبعة ثلاثة على التخيير وثلاثة على الترتيب وواحد اجتمعا فيه فيه الترتيب في بعض الامور والتخيير - 01:17:51

في بعض الامور وقد نظمها الامام الاجودي رحمه الله في بيتين قال خير بصوم وبصيد واذى وقل لكل خصلة يا حبنا ورتبي الظهار والتمتع والقتل ثم في اليمين اجتمعا واضح؟ هذا حاصل - 01:18:17

اشكال المفهوم - 01:18:37